

تطور العلاقة بين الدين والسياسة في أوروبا

دراسة حالة الأحزاب الديمقراطية المسيحية: إيطاليا وألمانيا نموذجا

سالي خليفة إسحق(*)

مدرسة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة: البدايات الأولى، الفصل بين الكنيسة والدولة واستقرار مبدأ الدولة القومية ذات السيادة

واحدة من أبرز القضايا التي شغلت الفكر السياسي المسيحي في مراحل المختلفة، وبتنوع مفكره عبر قرون طويلة؛ هي قضية ازدواج السلطتين، الدينية والزمنية. ومع حركة الإصلاح الديني، أو البروتستانتية، التي تبلورت في القرن السادس عشر على يد مارتن لوتر وجون كالفن، تم تدعيم سلطة الملوك، وإقرار خضوع الكنيسة للسلطة الزمنية، كأى مؤسسة داخل الدولة. وقد وجدت الأبعاد السياسية في حركة الإصلاح الديني مردوداً واسعاً في أوروبا عموماً، وفي إنكلترا والدويلات الألمانية خصوصاً^(١). ويمكن القول إن رسوخ التسليم بمبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة في أوروبا، الذي تزامن مع ترسيخ مبدأ الدولة ذات السيادة في مؤتمر صلح وستفاليا عام ١٦٤٨^(٢)؛ كان أحد أهم العوامل التي أثرت في السياسة الدولية على وجه العموم، وفي السياسة الأوروبية على وجه الخصوص، منتصف القرن السابع عشر. وقد جاء يومها مؤتمر صلح وستفاليا ختاماً للحروب الدينية التي استمرت لمدة ثلاثين عاماً في أوروبا، مبتدئة أولاً بين الدويلات الألمانية الكاثوليكية ونظيراتها المتحولة إلى البروتستانتية، ثم متوسعة إلى عدد كبير من الدول الأوروبية الأخرى، أخذاً طابعاً سياسياً أكثر منه دينياً. وفي هذا السياق، كانت أهم مبادئ مؤتمر صلح وستفاليا، متمثلة في إقرار مبدأ التعايش الديني بين

sally_isaac@gmx.net.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الأنجلو

المصرية، ١٩٩٢)، ص ٣٢٦، و Maureen C. Miller, *The Formation of a Medieval Church: Ecclesiastical Change in Verona, 950-1150* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993), pp. 11-12.

(٢) لتفاصيل أكثر، انظر نص صلح وستفاليا الكامل على: Avalon Project, Yale Law School, «Treaty of Westphalia», <http://www.yale.edu/lawweb/avalon/westphal.htm>, (Last access: December 2007).

المذهبين الكاثوليك والبروتستانت، وتأكيد المساواة بين الدول ذات السيادة، بغض النظر عن مذهبها الديني أو نظامها السياسي^(٣). هكذا تأكدت البروتستانتية في أوروبا عامةً، وفي عدد ليس بقليل من الدويلات الألمانية خاصةً؛ وصاحب ذلك تأكيد مماثل للفصل بين الكنيسة والدولة، ما اعتُبر في ما بعد من جانب عدد كبير من المفكرين والمؤرخين لتطور العلاقات الدولية، بمثابة «الثورة الفكرية»، التي ساعدت على التحرر من القيود الفكرية المصاحبة للدين، ومهدت لظهور الأفكار التحررية بشقيها الاقتصادي والسياسي، في شكل نظريات ليبرالية اقتصادية وسياسية: أساس الأولى محورية دور الفرد

بعد حرر أوروبا من الدائرة الدينية وخروجها إلى الدائرة العلمانية التي يسيطر فيها القانون المصوغ من البشر وليس المبادئ الدينية الإلهية، نشأت فلسفة الديمقراطية المسيحية في نهاية القرن التاسع عشر.

ومحدودية دور الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية، وتجلت هذه الأفكار بوضوح في النظريات الاقتصادية لأدام سميث وريكاردو؛ وأساس الثانية الحرية السياسية واحترام حقوق المواطن واستمداد الحاكم لشرعيته من الشعب وليس من الله - الحق الشعبي بدلاً من الحق الإلهي ونظرية الطاعة السلبية - وتأكيد مفهوم الفصل بين السلطات مع الرقابة والتوازن بينها. تجلت هذه الإسهامات الفكرية في نظريات العقد الاجتماعي، التي مثلت اتجاه الديمقراطية

الليبرالية أو الديمقراطية بنموذجها الغربي - التي ما زالت مهيمنة حتى الآن - وكتابات مفكرين أمثال روسو، مونتسكيو، لوك، فولتير... وغيرهم الكثيرين.

بهذا تكون أوروبا قد تحررت من الدائرة الدينية، وخرجت إلى الدائرة العلمانية (Secularism)، التي يسيطر فيها القانون المصوغ من البشر وليس المبادئ الدينية الإلهية. هذا المفهوم للدولة العلمانية الديمقراطية يحترم الكرامة الإنسانية، ويعلي من قيمة القانون، ولا يهدف إلى معاداة الدين أو الكنيسة، كما قد يظن البعض خطأً؛ بل إنه يمثل هيكلاً من المبادئ الأساسية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى التعامل العقلاني، وليس الإلهي، مع الأمور السياسية والاقتصادية والمدنية. لذلك يُعد الاستقرار على تنظيم العلاقة بين الديني والسياسي ركيزة أساسية يقوم عليها النظام الديمقراطي في الدول الأوروبية. ورغم التباين الواضح بين الدارسين في تحديد مدى فعالية تأثير العامل الديني في العملية السياسية على أرض الواقع، إلا أنه يمكن القول إن هناك إجماعاً عاماً على ضرورة الفصل بينهما، وفي الوقت نفسه الحفاظ على مبدأ حرية الاعتقاد، كحق من حقوق الإنسان الرئيسية.

وعليه، فإن الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة تتمثل في أنه إذا كان الوضع هكذا، وإذا كان الفصل بين الكنيسة والدولة قد حُسم منذ القرون الوسطى؛ فكيف نشأت إذن فلسفة

(٣) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين (القاهرة: دار

الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٣٩.

الديمقراطية المسيحية في نهاية القرن التاسع عشر أساساً في أوروبا؟ وما هي ماهيتها الفلسفية؟ وكيف نشأت أحزاب سياسية متبينة للفلسفة الديمقراطية المسيحية؟ وإلى أي مدى تناقض أو لا تناقض هذه الأحزاب مبدأ الفصل بين الدين والدولة؟

وفي محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزأين: يتناول الأول نشأة الديمقراطية المسيحية كفلسفة ثم كحركة اجتماعية سياسية؛ ويتناول الثاني بداية نشأة الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أعقاب الحرب العالمية الثانية في عدد كبير من الدول الأوروبية ودول أمريكا اللاتينية، مع التركيز على الديمقراطية المسيحية في أوروبا، وبالأخص في تحليل حالتي الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا (١٩٤٣ - ١٩٩٣)، والأكثر نجاحاً الاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا. ويستند التحليل إلى كل من المنهج التاريخي (وذلك من خلال الرجوع إلى بعض الوثائق العامة ذات الصلة، المتاحة في مكتبة الفاتيكان، أو تلك المتاحة على مواقع الأحزاب السياسية محل الدراسة)؛ ومنهج دراسة الحالة في التركيز على أحزاب الديمقراطية المسيحية في كل من إيطاليا وألمانيا.

أولاً: نشأة الفكر الديمقراطي المسيحي وماهيته

١ - نشأة الفكر الديمقراطي المسيحي

ترجع جذور الفكر الديمقراطي المسيحي إلى المنشور البابوي *Rerum Novarum*^(٤) (أي) عن أشياء جديدة)، الذي أصدره بابا روما ليو الثالث عشر (Leo XIII) عام ١٨٩١، نتيجة لتردي أحوال الطبقة العاملة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا، كأثر طبيعي للثورة الصناعية وما صاحبها من تحولات جذرية في الرأسمال الأوروبي، وتطور في أساليب التصنيع وإنشاء المصانع الكبيرة التي يمتلكها أصحاب رؤوس الأموال من الأرستقراطيين، ويوظفون فيها عدداً كبيراً من العمال بأجور زهيدة، ولساعات طويلة، في بيئة عمل قامة وظروف معيشية سيئة؛ وقد أدى هذا من ناحية إلى تعاظم انخراط الطبقة العاملة في الحياة السياسية وتكوينهم المتزايد لاتحادات عمالية، ومن ناحية أخرى إلى ظهور الأفكار الاشتراكية والشيوعية مع منتصف القرن التاسع عشر، المناهضة لمساوئ النظام الرأسمالي والملكية الخاصة، وكانت أبرز الدلائل على ذلك إصدار الإعلان الشيوعي لكارل ماركس عام ١٨٤٨.

في هذا السياق جاء رد فعل الكنيسة الرومانية الكاثوليكية في شكل المرسوم البابوي المذكور (*Rerum Novarum*)، الذي عبّر عن اعتراف الكنيسة ببؤس الطبقة العاملة وتضامنها معها، كما عبّر عن أهمية إيجاد حل لأوضاعهم المتردية. وتحرك الكنيسة في هذه الفترة لم يكن مدفوعاً فقط ببؤس الطبقة العاملة وتردي أوضاعها، ولكنه كان أيضاً بمثابة الرد الدفاعي عن الكنيسة في مواجهة ما أفرزته هذه الأوضاع من حركات شيوعية وليبرالية متطرفة ناقدة

(٤) لقراءة النص الكامل للمنشور البابوي، انظر: *Rerum Novarum: Encyclical of Pope Leo XIII on Capital and Labor*, Vatican Library, < http://www.vatican.va/holy_father/leo_xiii/encyclicals/documents/hf_l-xiii_enc_15051891_rerum-novarum_en.html >, (Last access: December 2007).

للكنيسة ولرجالها وللمبادئ الدينية بصفة عامة. لقد جاء هذا المنشور ليعبر عن موقف الكنيسة في روما من هذه التطورات، ولإيضاح وجهة نظرها في شكل العلاقة بين كل من الحكومة والعمال وآليات السوق الحر. لذلك، عادةً ما ينظر إلى الـ *Rerum Novarum* على أنه المستند المؤسس لحركة الديمقراطية المسيحية، التي بدأت في التبلور منذ ذلك الحين.

كانت النقاط الأساسية محل التركيز في هذا المنشور ثلاثاً: الأولى هي مساندة العمال وتأكيد حقهم في تكوين اتحادات عمالية كمنابر للدفاع عن قضاياهم والمطالبة بحقوقهم بصورة سلمية؛ والثانية هي رفض الشيوعية والاشتراكية ودعوة العمال إلى عدم الانصياع إليهما؛ أما الثالثة، فهي تأكيد حقوق الملكية الخاصة.

أكد البابا ليو في هذا المنشور أن العلاقة بين الطبقتين العاملة والرأسمالية يجب ألا تكون علاقة صراعية، بل يجب أن تتعايش الطبقتان في المجتمع الواحد في سلام، لأن كلا منهما يكمل الآخر، ولا يستطيع أحدهما العمل دون الآخر: فالرأسماليون لا يمكنهم الاستمرار في العمل وتشديد المصانع دون الاستعانة بالعمال، والعمال في حاجة إلى أصحاب رؤوس الأموال لتوفير العمل ومصدر الرزق. وعليه، فلمنع حدوث صدام أو الدخول في صراع بين الفريقين، يجب التمسك بمبادئ السلام المسيحية التي تعمل على تذكير كل فريق بمهامه وواجباته تجاه الفريق الآخر، خاصة تلك الواجبات المتعلقة بمبادئ العدالة الاجتماعية^(٥). فبالنسبة إلى العمال، عليهم القيام بالأعمال المكلفين بها بإخلاص، وعلى أفضل وجه، ما داموا قد قبلوا بإرادتهم الحرة القيام بها، كما عليهم عدم الإضرار بالملكية الخاصة لأصحاب العمل، وعدم اللجوء إلى العنف كوسيلة للاحتجاج أو للدفاع عن حقوقهم. وبالنسبة إلى أصحاب الأعمال، فعليهم احترام كرامة العامل كإنسان، والتأكيد أنه لا يوجد ما يمنع، طبقاً للتفكير المنطقي والفلسفة المسيحية، من العمل لأجل تحقيق الربح أو زيادة الملكية الخاصة، ما دام ذلك يتم بصورة أمينة. بالتالي، فإن إساءة معاملة العمال، وليس السعي وراء الربح، هو ما يُعتبر مخزياً وغير إنساني من وجهة نظر الكنيسة. لذلك، على أصحاب العمل تحديد ساعات العمل للعمال بصورة محددة ومعقولة، حتى يتمكنوا من تكريس بعض الوقت للعائلة وللإهتمام بالأمور الروحية، كما عليهم ألا يفرضوا ضرائب على العمال بما لا تسمح به رواتبهم، أو السماح بتوظيفهم في أعمال تتنافى مع قدراتهم من حيث السن أو النوع. وأشار البابا ليو إلى أن من يخالف ذلك من أصحاب الأعمال، فإنه يخالف القانون والكنيسة ويثير غضب السماء^(٦).

كانت هذه هي البدايات الأولى للفكر الديمقراطي المسيحي، قبل تبلوره في شكل حركة سياسية اجتماعية؛ ويمكن ملاحظة أنها كانت تتركز على أبعاد قيمة العدالة الاجتماعية والاقتصادية من منظور مبادئ السلام المسيحية غير المعارضة للرأسمالية، وفي الوقت ذاته معارضة لكل من اليسار واليمين المتطرفين؛ فهي تضم كلا من القيم الكنسية والعائلية التقليدية، مع القيم التقدمية مثل الرفاهة الاجتماعية.

(٥) المصدر نفسه، الفقرة ١٩.

(٦) المصدر نفسه، الفقرة ٢٠.

أخذ موقف الكنيسة الكاثوليكية الرومانية بالنسبة إلى فلسفة الديمقراطية المسيحية في التبلور بصورة أكثر وضوحاً، مع المنشورات البابوية لبابوات لاحقين، كان أبرزها ثلاثة:

الأول هو المنشور البابوي *Quadragesimo Anno*، الذي أصدره البابا بيوس الحادي عشر (Pius XI) عام ١٩٣١، في الذكرى الأربعين لكـ *Rerum Novarum*، وبعد الكساد العالمي الكبير الذي تعرض له الاقتصاد الدولي بدءاً من عام ١٩٢٩. جاء هذا المنشور البابوي (*Quadragesimo Anno*)، الذي يعني السنة الأربعين باللاتينية، ليؤكد ما جاء في المنشورين السابقين، وليضيف أهمية دور الدولة في الاقتصاد كمانحة للدعم^(٧). وقد أخذت الديمقراطية المسيحية في النمو والتوسع وكسب الكثير من المؤيدين، خاصة في أوروبا، منذ ثلاثينيات القرن العشرين، عقب إصدار المنشور البابوي **السنة الأربعين**، وبدأت في أخذ شكل التنظيم الحزبي تحت مسمى «الديمقراطية المسيحية» بشكل صريح، فقط في الأربعينيات من القرن العشرين، في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ كما هو موضح في الصفحات التالية.

الثاني هو المنشور البابوي *Mater et Magistra*، للبابا يوحنا الثالث والعشرين (John XXIII)، عام ١٩٦١. وقد دارت الإسهامات الفكرية المقدمة فيه في فلك النقاط الأساسية التي تحدث عنها البابا ليو في أواخر القرن التاسع عشر، كما اشترك هذا المنشور في أغلب نقاطه مع ما جاء في منشور **السنة الأربعين**^(٨).

الثالث هو المنشور البابوي *Centesimus Annus*^(٩)، للبابا يوحنا بولس الثاني (John Paul II)، الصادر عام ١٩٩١، احتفالاً بمرور مئة عام على إصدار الـ *Rerum Novarum*، كأول منشور بابوي في الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقد ركز البابا في هذا المنشور، الذي يعد من أهم المنشورات البابوية من الناحية السياسية في فترة بابويته، على المبادئ الأساسية للفكر الديمقراطي المسيحي، كما تحدث عنها سابقوه، وأولهم البابا ليو الثالث عشر؛ حيث أكد محورية الاهتمام بحقوق الطبقة العاملة، مع إعادة تأكيد عدم معارضة الفاتيكان للرأسمالية، وحقوق الملكية الخاصة، وإنما أعرب عن تقديرها لآليات السوق الحر، لكن مع الإشارة إلى أهمية توجيه هذه الآليات نحو المنفعة العامة للمجتمع ككل^(١٠).

Quadragesimo Anno: Encyclical of Pope Pius XI, Vatican Library, para. 80, <http://www.vatican.va/holy_father/pius_xi/encyclicals/documents/hf_pxi_enc_19310515_quadragesimo-anno_en.html>, (Last access: December 2007).

Mater et Magistra: Encyclical of Pope John XXIII, Vatican Library, <http://www.vatican.va/holy_father/john_xxiii/encyclicals/documents/hf_jxxiii_enc_15051961_mater_en.html>, (Last access: December 2007).

Centesimus Annus: Encyclical of Pope John Paul II, Vatican Library, <http://www.vatican.va/holy_father/john_paul_ii/encyclicals/documents/hf_jpii_enc_01051991_centesimus-annus_en.html>, (Last access: December 2007).

David Willey, *God's Politician: John Paul at the Vatican* (London; Boston, MA: Faber and Faber, 1992), p. 120.

الحقيقة أنه على الرغم من ميلاد هذه الحركة في روما، واستمرارها لجذورها الأولى من فكر بابوي كاثوليكي، إلا أنها بدأت في التبلور والتأثير كحركة اجتماعية سياسية (Sociopolitical Movement) ذات طابع علماني محافظ، وليس كأيدولوجيا كاثوليكية دينية. وقد أنتجت هذه الحركة، قرب نهاية الحرب العالمية الثانية، أحزاباً ديمقراطية مسيحية، يمكن تصنيفها على أنها ممثلة للاتجاه المحافظ - وإن كانت تختلف مع المحافظة في بعض الأمور - في مواجهة كل من اليمين المتطرف والحركات الشيوعية.

٢ - ماهية الديمقراطية المسيحية كفسفة

عادةً ما يتم الربط بين الديمقراطية المسيحية والديمقراطية المحافظة (Conservatism)، حيث تتشابه الفلسفتان في العديد من النواحي، حتى إنه يصعب على البعض تحديد أوجه الاختلاف أو التمييز بينهما. في الوقت نفسه، لا ينفي هذا التشابه القوي وجود نقاط التقاء بين الديمقراطية المسيحية، وكل من الليبرالية والاشتراكية في نواح معينة. في الواقع، هذا التنوع في الأسس المكونة للفلسفة الديمقراطية المسيحية، هو ما جعل البعض يتحدث عن افتقارها إلى نظرية أساسية خاصة بها وحدها، حيث تأخذ بعض الأسس من النظرية الليبرالية، والبعض الآخر من الاشتراكية، والكثير من المحافظة، لتكون من هذا المزيج فلسفة الديمقراطية المسيحية^(١١).

ويمكن تحديد معالم الديمقراطية المسيحية عن طريق تحديد نقاط الاشتراك والاختلاف بينها من جانب وكل من المحافظة، والليبرالية، والاشتراكية من جانب آخر:

النقطة الأولى أن الديمقراطية المسيحية تشترك مع المحافظة في تأكيد حقوق الملكية الخاصة والمعارضة للفرق المتطرفة أيديولوجياً، كاليمين الليبرالي المتطرف، واليسار الشيوعي، دون إغفال أن الديمقراطية المسيحية قامت في الأساس لمواجهة كل من اليمين واليسار المتطرفين، اللذين وجها الكثير من النقد إلى الكنيسة ورجالها. كما تشترك مع المحافظة في تأكيد أهمية دور الدولة في فرض القانون وتحقيق النظام العام؛ وفي تأكيد القيم الأخلاقية، خاصة في ما يتعلق بالسياسات الاجتماعية الخاصة بالعائلة وقضايا الطلاق والحق في الإجهاض، وزواج المثليين الجنسين... إلخ. هنا يظهر جلياً استنادها إلى المبادئ الدينية المسيحية، التي عادة ما يشار إليها صراحة كمرجعية دينية مسيحية في تنظيم السياسات الاجتماعية. في الواقع، هذه الإشارة الصريحة إلى مبادئ الدين المسيحي في تنظيم السياسات الاجتماعية، هو ما يميز بقوة الديمقراطية المسيحية من الديمقراطية المحافظة، حيث لا تستند الأخيرة بالضرورة إلى مبادئ دينية لإقرار السياسات الاجتماعية نفسها^(١٢). من ناحية أخرى، تختلف الديمقراطية المسيحية مع المحافظة، لإيمانها في إمكانية التغيير المجتمعي، وفي أنه من غير الضروري المحافظة على الوضع الاجتماعي القائم على ما هو عليه.

David Hanley, ed., *Christian Democracy in Europe: A Comparative Perspective* (London; (١١) New York: Pinter Publishers, 1994), p. 33.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٢.

النقطة الثانية هي أن الديمقراطية المسيحية تشترك مع الليبرالية (Liberalism) في تأكيد حقوق الإنسان بكافة صورها، وعدم معارضتها للملكية الخاصة ولا للرأسمالية في إدارة الاقتصاد، وفقاً لآليات السوق الحر والمبادرة الفردية. لكنها تختلف مع الليبرالية في عدم معارضتها لتدخل محدود من جانب الدولة في توجيه النظام الاقتصادي، إذا ما اقتضت الحاجة ذلك لتحقيق الصالح العام وحماية الضعفاء^(١٣)، حيث تفضل الديمقراطية المسيحية وضعاً اقتصادياً تتشارك فيه الحكومة مع المصانع ومع الاتحادات العمالية ومع جماعات المصالح المختلفة في تنظيم الاقتصاد؛ فالإقتصاد - في الرؤية الديمقراطية المسيحية - هو أداة لخدمة الإنسانية عامة. كذلك تختلف الديمقراطية المسيحية مع الليبرالية في عدم تأكيد مبدأ العلمانية (Laicism)، ولا مبدأ الفردية المطلقة (Individualism)؛ بل تقدم رؤية مسيحية للفرد من حيث تأكيد حقوقه الفردية الأساسية، مع عدم إغفال دوره وواجباته تجاه المجتمع ككل، وتأكيد أهمية العائلة كنواة للمجتمع^(١٤).

يشار إلى الديمقراطية المسيحية، المحافظة، بالوسطية، لأنها ترجع إلى بحث الفلسفة الديمقراطية المسيحية عن الطريق الوسط بين الاتجاهات السياسية المتطرفة، وإلى واقع اشتراكها مع الليبرالية والاشتراكية في بعض الافتراضات.

النقطة الثالثة هي أن الديمقراطية المسيحية تشترك مع الاشتراكية (Socialism) في تأكيد قيم التكافل والتضامن الاجتماعيين، وأولوية دور الدولة في محاربة الفقر وحماية الضعفاء، وعدم ممانعتها لوضع بعض القيود على قوى السوق إذا ما تطلب الأمر ذلك. كما تتفق معها في تأكيد الجماعية (Collectivism) في مواجهة الفردية المطلقة بصورتها الأنانية التي تقدمها الليبرالية الكلاسيكية. وتختلف معها في عدم معارضتها بالضرورة للرأسمالية وآليات السوق الحر، كما سبقت الإشارة في الفقرة السابقة، وعدم مناصرتها لمبدأ الكفاح الطبقي (Class Struggle)؛ لكنها على العكس، تشير إلى أهمية التعايش أو التصالح الطبقي (Class Reconciliation) بين مختلف طبقات المجتمع^(١٥). ولعل هذه القيمة الأخيرة التي تركز على أهمية التصالح الطبقي وأهمية العائلة في المجتمع، هي من أهم مميزات الفلسفة الديمقراطية المسيحية.

من هذا التمييز، يمكن أن نفهم لماذا عادة ما يشار إلى الديمقراطية المسيحية كشكل مميز من المحافظة، أو الإشارة إلى الأحزاب الديمقراطية المسيحية على أنها تنتمي إلى عائلة أحزاب اليمين الوسط (Center Right). فالوسطية ترجع إلى بحث الفلسفة الديمقراطية المسيحية عن

David Willetts, «Speech: Conservatism and Christian Democracy: Three Principles of Public Service Reform», < <http://www.davidwilletts.co.uk/2003/12/09/conservatism-and-christian-democrats> >, (Last access: December 2007).

Hanley, ed., Ibid., p. 33.

(١٤)

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٣ - ٣٤.

الطريق الوسط بين الاتجاهات السياسية المتطرفة يميناً ويساراً من ناحية، وإلى واقع اشتراكها مع الليبرالية والاشتراكية في بعض الافتراضات من ناحية أخرى.

في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى الديمقراطية المسيحية على أنها اتجاه وسطي أو شعبي؛ كذلك، فإن أهم المفاهيم الدالة على فلسفتها، يمكن أن تكون التكامل المجتمعي والتعايش الطبقي والجماعية، كمقابل للفردية المطلقة. من هذا المنطلق الفلسفي، كانت أحزاب الديمقراطية المسيحية، التي تشكلت في ما بعد، أقدر على التأثير في المجموعات المنظمة من الأفراد، كالجمعيات والاتحادات العمالية والنقابات المهنية، أكثر من قدرتها على التأثير في الأشخاص بصورة فردية. لهذا السبب، تنسب أحزاب ديمقراطية مسيحية عديدة إلى نفسها صفة «الشعبي»، أو تضيف هذه الصفة إلى اسمها إلى جانب «الديمقراطي المسيحي»، كمثال الأحزاب الديمقراطية المسيحية في النمسا والمجر واللوكسمبورغ والبرتغال ورومانيا وسويسرا، للدلالة على تمثيلها لكل فئات الشعب على اختلافاتها الطبقية والاجتماعية وحتى الإثنية؛ ويحمل الحزب الممثل للديمقراطيين المسيحيين في البرلمان الأوروبي على المنوال نفسه اسم الحزب الشعبي الأوروبي (EPP).

من هذا، يمكن تعريف الديمقراطية المسيحية على أنها «حركة سياسية تسعى إلى تأسيس تعايش أو مصالحة بين مختلف طبقات المجتمع، عن طريق مزيج من السياسات التي تعطي للرأسمالية طابعاً إنسانياً، وللسياسات الاجتماعية معياراً وأساساً رأسماليين»^(١٦). والعامل الهام الذي يميز الديمقراطية المسيحية كظاهرة وحركة سياسية، هو ذلك الإلهام الديني لرؤية الإصلاح الاجتماعي، وتميز هذا الإلهام الديني بالطابعين الاشتراكي والرأسمالي في الوقت نفسه.

أخيراً، يمكن الربط بين الديمقراطية المسيحية من ناحية، والبرغماتية (Pragmatism) من ناحية أخرى؛ ذلك لأنه مع مرور العقود، بدأت الأحزاب الديمقراطية المسيحية في تقديم عدة مراجعات لبرامجها الديمقراطية المسيحية، حتى تتكيف مع البيئة المجتمعية الناشطة فيها، خاصة في ظل الاتجاه المتزايد نحو تأكيد الفردية في المجتمعات الأوروبية. لذلك، يتضح للمدقق تباين فلسفة وسياسات أحزاب الديمقراطية المسيحية من منطقة إلى أخرى، فيلاحظ مثلاً أنها تميل بصفة عامة في دول أمريكا اللاتينية نحو اليسار الوسط (Center Left)، في حين إنها تميل في الدول الأوروبية نحو اليمين الوسط (Center Right). لكن مع هذا الاختلاف، هناك اتفاق عام على الفلسفة المؤسسة للديمقراطية المسيحية.

ثانياً: نشأة الأحزاب الديمقراطية المسيحية وسياساتها

بدأت الأحزاب الديمقراطية المهتمة دينياً بالمبادئ المسيحية في الظهور منذ أواخر القرن التاسع عشر (كمثال حزب الوسط الألماني) مروراً بالعقود الأولى للقرن العشرين (كمثال الحزب الشعبي الإيطالي)، بفضل الدفعة القوية التي أعطتها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية للحركات

الديمقراطية المسيحية، من خلال منشوراتها البابوية الشهيرة التي سبق الحديث عنها. في السنوات الأولى لنشأة هذه الأحزاب الديمقراطية المهمة بالمبادئ المسيحية، كان كل حزب يتطور ويتشكل بانعزال عن مثيله من الأحزاب الأخرى في عدد ليس بالقليل من الدول الأوروبية. استمر هذا الوضع حتى وصول الفاشية إلى الحكم في إيطاليا عام ١٩٢٥، فلجأ القس دون لويديجي ستورتسو (Don Luigi Sturzo)، مؤسس الحزب الشعبي الإيطالي، إلى تأسيس سكرتاريا دولية للأحزاب الديمقراطية المهمة بالمبادئ المسيحية في باريس، ليس فقط لغرض التنسيق المشترك في ما بينها، ولكن لتحذير العالم من «المخاطر التي تهدد الحرية والديمقراطية»^(١٧).

لكن مع صعود النظم الشمولية في عدد من الدول الأوروبية، كصعود الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا، تم حل هذه الأحزاب. ولم تعد هذه الأحزاب إلى الظهور على الساحة السياسية الحزبية الأوروبية، إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مطلقةً على نفسها صراحةً اسم الديمقراطية المسيحية، ومتبنيةً الفكر الديمقراطي المسيحي الملهم بالتعاليم والأخلاق المسيحية في شق السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مثل الحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي، وحركة الجمهوريين الشعبيين في فرنسا، والاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا؛ وغيرها من الأحزاب في العديد من الدول الأوروبية. ورغم النشأة الكاثوليكية لحركة الديمقراطية المسيحية، إلا أن الأحزاب التي تبنت فلسفتها أخذت شكلاً علمانياً بحثاً، من حيث برامجها الحزبية الاقتصادية والسياسية، وإن ظلت المبادئ والأخلاق المسيحية تنعكس على سياساتها الاجتماعية ذات الطابع التقليدي المحافظ. الجدير بالملاحظة أيضاً في هذا السياق، أنه مع مرور العقود وسيطرة الاتجاهات العلمانية على المجتمعات الأوروبية على وجه الخصوص، أخذت الديمقراطية المسيحية في التكيف مع هذه الأوضاع العلمانية الجديدة، وظهر ذلك في التغييرات التي قدمها بعضهم إلى السياسات الاجتماعية، لتتحرر قليلاً من المبادئ المسيحية، خاصةً في ما يتعلق بقواعد الزواج والطلاق، لتصبح أكثر مرونة وجاذبية للشريحة الشعبية المتزايدة من العلمانيين. ظهر هذا التكيف أيضاً في اتجاه أغلب أحزاب الديمقراطية المسيحية إلى عدم اشتراط الإيمان بالدين المسيحي لاكتساب العضوية الحزبية، ولعل هذا الاتجاه الأخير هو مؤشر هام على الطابع العلماني المتزايد لهذه الأحزاب. وفي هذا السياق، تجدر ملاحظة أن هناك جدلاً واسعاً، ظهر في العقدين الأخيرين، حول وجود صراع داخلي في أحزاب الديمقراطية المسيحية، بسبب التحرر المتزايد من القيم والأخلاق المسيحية في السياسات الاجتماعية، أو بسبب الاتجاه المتزايد لهذه الأحزاب، تجاه تبني سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية؛ وهو ما يجعل البعض يشير إلى ما تعانيه هذه الأحزاب الآن من أزمة هوية، وإثارة الجدل حول تناقض سياساتها مع مبادئها وأسسها الفلسفية. فهل هي أحزاب برغماتية أو مثالية؟ هل هي أحزاب وسطية أو محافظة؟

رغم الجذور الكاثوليكية لحركة الديمقراطية المسيحية، إلا أنها لاقت قبولاً واسعاً في الدول الأوروبية البروتستانتية والأرثوذكسية، ويرجع ذلك في الحقيقة إلى عدم تشديد

الديمقراطية المسيحية على الدين، أو على أي مرجعية إلهية، في برامجها السياسية. لذلك، قام البروتستانت المحافظون بإنشاء أحزاب ديمقراطية مسيحية ذات طابع علماني محافظ، كمثال الحزب الديمقراطي المسيحي في السويد وهولندا. كذلك ظهرت الأحزاب الديمقراطية المسيحية في عدد كبير من دول شرق أوروبا الأرثوذكسية، ولاقت تأييداً كبيراً بعد سقوط أنظمتها الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفياتي.

ولارتباط فلسفة الديمقراطية المسيحية بالفلسفة المحافظة، فإن أحزابها تميزت عادةً بالضعف السياسي في الدول التي فيها حزب محافظ قوي، كحالة بريطانيا مثلاً، التي طالما ظهر على ساحتها السياسية النقاش والمقارنة بين سياسات الحزب البريطاني المحافظ من ناحية، وسياسات الأحزاب الديمقراطية المسيحية في الدول الأوروبية من ناحية أخرى^(١٨).

شهدت الفترة نفسها (الأربعينيات من القرن العشرين) ظهور أحزاب ديمقراطية مسيحية في عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية، التي استطاع بعضها الوصول إلى الحكم في عدد من هذه الدول مثل فنزويلا، والسلفادور، والتشيلي. وهناك الآن ما يقرب من مئة دولة حول العالم فيها أحزاب ديمقراطية مسيحية، وإن كانت الأحزاب الديمقراطية المسيحية تتمتع بتمركز وبثقل سياسي كبير في القارتين الأوروبية وأمريكا اللاتينية على وجه الخصوص. يجدر هنا التمييز بين الديمقراطيين المسيحيين في أوروبا ونظرائهم في أمريكا اللاتينية: حيث تميل الديمقراطية المسيحية في أوروبا إلى اليمين الوسط، خاصة في السياسات الاقتصادية، نتيجة لزيادة الاتجاه في العقود الأخيرة نحو إنقاص دور الدولة في الاقتصاد، وترك آليات السوق للتفاعل الحر مع زيادة دور المنظمات والجمعيات غير الحكومية في تحديد وإمداد أغلب حاجات وخدمات المجتمع. كما يظهر الميل نحو اليمين الليبرالي في الناحية الاجتماعية، من حيث بداية مناقشة الديمقراطيين المسيحيين لقواعد مرنة للزواج والطلاق والحق في الإجهاض، لتصبح أكثر جاذبية للعلمانيين اللادينيين المتزايدين؛ كتحرك أكبر تجاه تدعيم حقوق الإنسان على حساب المبادئ الدينية المسيحية. على النقيض، فإن الديمقراطية المسيحية في دول أمريكا اللاتينية تميل إلى عائلة أحزاب اليسار الوسط، نتيجة لميلها إلى سياسات اقتصادية مؤيدة، لتدخل في نطاق معين من جانب الحكومة في توجيه وإدارة الحياة الاقتصادية. ولكن على الرغم من هذا التباين، فإن هناك مساحة عريضة مشتركة بين الديمقراطية المسيحية في أوروبا، وتلك في أمريكا اللاتينية، حيث تنتمي هذه الأحزاب بصفة عامة إلى عائلة أحزاب الوسط ذات الاتجاه المحافظ.

من المهم أيضاً ملاحظة أن أحد أهم عوامل نجاح الأحزاب الديمقراطية المسيحية في السنوات الأولى لنشأتها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان يرجع إلى التأييد السياسي الأمريكي لهذه الأحزاب، من أجل احتواء الخطر الشيوعي السوفياتي. يمكن القول إن المصالح الأمريكية في تلك الفترة، وفي فترات لاحقة، تلاقت مع سياسات الأحزاب الديمقراطية المسيحية من ناحية، ومع اتجاهات الفاتيكان من ناحية أخرى، لمواجهة المد الشيوعي. كانت بدايات هذا

Willetts, «Speech: Conservatism and Christian Democracy: Three Principles of Public Service (١٨) Reform».

التعاون الأمريكي - الديمقراطي المسيحي خلال فترة إدارة ترومان، حين زاد قلق الولايات المتحدة إزاء انتشار التأييد والتعاطف الشعبي في أوروبا الغربية للسياسات الاشتراكية اليسارية، خاصة بعد رجوع وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال من مؤتمر لوزراء الخارجية في موسكو في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٤٧، منذراً بأن احتمال انهيار النظام الاقتصادي الرأسمالي في دول أوروبا الغربية وتحولها نحو الشيوعية ليس بالاحتمال البعيد، خاصة في ظل التقارير التي كان يتلقاها مارشال من السفارات الأمريكية في باريس وروما على وجه الخصوص؛ مشيرة إلى الشعبية الكبيرة التي

إن أحد أهم عوامل نجاح الأحزاب الديمقراطية، عقب الحرب العالمية الثانية، يرجع إلى التأييد السياسي الأمريكي، وكذلك الفاتيكان، لهذه الأحزاب، من أجل احتواء الخطر الشيوعي السوفياتي.

اكتسبتها الأحزاب الشيوعية في إيطاليا وفرنسا، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في هاتين الدولتين، وبسبب موقف هذه الأحزاب المعادي للفاشية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية؛ وذلك إلى حد توقع وصول هذه الأحزاب إلى الحكم بطريق ديمقراطي^(١٩). من هنا بدأت إدارة ترومان في التفكير في آليات لمنع سقوط دول أوروبا الغربية في قبضة الشيوعية، فكان مشروع الإنعاش الذي أعلن عنه في ٥ حزيران/يونيو

١٩٤٧، لذلك يعتبر الكثير من مؤرخي السياسة الدولية مشروع الإنعاش الأوروبي بمثابة الخطوة الأولى في سياسة الاحتواء الأمريكية.

في ذلك الوقت، كانت الأحزاب الشيوعية في كل من إيطاليا وفرنسا مشاركة في الحكم من خلال الحكومات الائتلافية في تلك الدول؛ ولكن في أيار/مايو ١٩٤٧، قامت الأغلبية غير الشيوعية بإبعاد هذه الأحزاب من الحكم، بالأخص في إيطاليا، حيث قامت الأغلبية الديمقراطية المسيحية المسيطرة تحت قيادة دي غاسبري بإقصاء العناصر الشيوعية من الحكومة الائتلافية بدعم سياسي من واشنطن. وخوفاً من احتمال فوز الأحزاب ذات التوجه اليساري في الانتخابات الإيطالية عام ١٩٤٨، قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية بتمويل حملة دعائية للأحزاب غير الشيوعية، وعلى رأسها الحزب الديمقراطي المسيحي الذي ساندته واشنطن مادياً وسياسياً، حتى فاز بالفعل في تلك الانتخابات^(٢٠). امتدت المساندة الأمريكية إلى حالات أخرى كثيرة لمساعدة الأحزاب الديمقراطية المسيحية لمقاومة الشيوعية والاتجاهات اليسارية: مثال التأييد الأمريكي للديمقراطيين المسيحيين الألمان، تحت قيادة كونراد إدينوار في انتخابات آب/أغسطس ١٩٤٩، والتأييد الأمريكي في فترة إدارة نيكسون للديمقراطيين المسيحيين في التشيلي بقيادة فراي، حين قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية بتغطية أكثر من نصف تكاليف الحملة الانتخابية للديمقراطيين المسيحيين عام ١٩٦٤، حتى فازوا فيها على الحزب الشيوعي بقيادة

William R. Keylor, *A World of Nations: The International Order since 1945* (New York; (١٩) Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 20-21.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٦ - ٢٧.

الندي، بأكثر من ٥٦ بالمئة من الأصوات^(٢١)، وكذلك تأييد إدارة ريغان للديمقراطيين المسيحيين في السلفادور، وتقديمها دعماً ومساعدات مالية كبيرة للمرشح الرئاسي الديمقراطي المسيحي دوارتا، حتى فاز بالفعل في انتخابات ١٩٨٤^(٢٢). بالطبع كان لهذا التأييد أثره في رفع شأن هذه الأحزاب، وتحديد توجهاتها السياسية بصورة واضحة، ليس فقط داخلياً، ولكن أيضاً على مستوى سياساتها الخارجية.

يتمتع الديمقراطيون المسيحيون أيضاً بثقل سياسي كبير، ليس فقط على المستوى القومي من خلال التنظيم الحزبي، وإنما أيضاً بدور عبر - قومي (Transnational) منظم وفعال له ثقله على الساحة الدولية. يظهر ذلك في التنظيم العالمي لأحزاب الديمقراطية المسيحية حول العالم، الذي كان يحمل مسمى الديمقراطيين المسيحيين العالميين (Christian Democrats International - CDI) حتى عام ٢٠٠١، ثم تم تغييره إلى «الوسط الديمقراطي العالمي» (Centrist Democrat International) نتيجة لانضمام جماعات مختلفة الإيمان إليه. ويعتبر هذا التنظيم ثاني أكبر المنظمات السياسية عبر - القومية بعد الاشتراكيين العالميين (Socialists International)، ويلاحظ أيضاً أنه بخلاف هذا التنظيم العالمي للديمقراطيين المسيحيين، فهناك تنظيم إقليمي لمنطقة أمريكا، وهو The Christian Democrat Organization of America، وآخر أوروبي الممثل في حزب الشعب الأوروبي (European People's Party)، الذي يمثل الأغلبية في البرلمان الأوروبي.

تعتبر منظمة CDI هي المسؤولة عن التنسيق وإيجاد حلقة الوصل بين أحزاب الديمقراطية المسيحية في مختلف الدول، كما إنها المسؤولة عن الترويج لفلسفة الديمقراطية المسيحية في ما يقرب من مئة دولة حول العالم فيها أحزاب ديمقراطية مسيحية أعضاء في هذه المنظمة. كذلك، تقدم المنظمة العون المادي والسياسي للديمقراطيين المسيحيين، ظهر ذلك واضحاً في مساعداتها لدول وسط أوروبا عقب هدم حائط برلين، وانتشار موجة الديمقراطية في تلك الدول، والفوز الساحق للاتحاد الديمقراطي المسيحي في أول انتخابات حرة ديمقراطية تعقد في ألمانيا الشرقية في آذار/مارس ١٩٩٠. كل هذا عمل على تشجيع الديمقراطيين المسيحيين في غرب القارة على دعم الأحزاب الديمقراطية المسيحية في هذه الدول حديثة العهد بالديمقراطية، وظهر ذلك أولاً في عقد أول اجتماع للديمقراطيين المسيحيين منذ أربعين عاماً في أوروبا الشرقية، تحديداً في بودابست، في آذار/مارس ١٩٩٠^(٢٣).

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة عند التعرض بالبحث إلى الأحزاب الديمقراطية المسيحية، هو ما مدى تأثير الفاتيكان في التوجهات السياسية لأحزاب الديمقراطية المسيحية، خاصة في أوروبا. بالطبع، لا يمكن لأي باحث أكاديمي أو سياسي مهني، إغفال الدور الذي دأب الفاتيكان على لعبه على مر العصور حتى يومنا هذا، للتأثير سواء في حركة الديمقراطية

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٢٣) Jnos Simon, «Electoral Systems and Democracy in Central Europe, 1990-1994», *International Political Science Review*, vol. 18, no. 4 (October 1997), pp. 361-379.

المسيحية العالمية وتنظيماتها المتعددة، أو في قيادات الأحزاب السياسية الديمقراطية المسيحية المنتشرة في عدد كبير من الدول. فعلى الرغم من حجم الفاتيكان المتناهي الصغر، إلا أن الدور السياسي الذي يؤديه البابا، هو من الضخامة بحيث يمكنه التأثير في التوجهات السياسية لعدد كبير من الدول المسيحية، حتى وإن لم يكن فيها حزب ديمقراطي مسيحي. كما إنه من الملاحظ أن هذا الدور يختلف من بابا إلى آخر، فمثلاً هناك اتفاق كبير على أن فترة بابوية يوحنا بولس الثاني كانت من أهم الفترات البابوية في القرن العشرين، لما مارسه من دور سياسي ضخم وفعال في مختلف مناطق العالم، سواء في الشرق الأوسط أو في أوروبا أو في الأمريكيتين، حتى أطلق عليه ديفيد ويللي(*) صفة سياسي الله (God's Politician)^(٢٤). لم تكن توجهات الفاتيكان وآراؤه قاصرة على مستوى العلاقات الدولية والسياسات الخارجية، ولكن يمكن تتبعها بصورة أكثر وضوحاً، خاصة في ما يتعلق بالسياسات الاجتماعية. هنا شكل الفاتيكان مصدراً أساسياً للتأثير، ليس فقط في الاختيارات السياسية للقيادات الحزبية الديمقراطية المسيحية في أوروبا وأمريكا اللاتينية، بل أيضاً في الرأي العام للمتمدين المسيحيين في تلك المناطق. يلاحظ في هذا الإطار، العلاقة بين فعالية هذا التأثير وطبيعة المجتمع، من حيث درجة الدين، أو نسبة المواطنين المؤمنين. فكلما زادت الأخيرة، كان الفاتيكان أقدر على التأثير في الرأي العام في تلك المجتمعات. لذلك يظهر تأثير دور الفاتيكان بصورة أوضح في كل من الأحزاب الديمقراطية المسيحية والرأي العام في عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية، مقارنة بالدول الأوروبية. بالمثل، يزيد هذا التأثير في المجتمع الإيطالي مقارنة بنظيره الألماني أو بالدول الأوروبية الشمالية.

بالتركيز على السياسات الأوروبية، نجد أنه كان للفاتيكان دائماً دور ورأي مسموع، سواء في فترة الحرب الباردة والانقسام الأوروبي الذي ساد في تلك الفترة، أو في ما يتعلق بعملية التكامل الأوروبي، التي ما زالت مستمرة حتى الآن. فقد ظهر دعم الفاتيكان جلياً لدول وسط وشرق أوروبا خاصة، في ضوء نبوءة البابا يوحنا بولس الثاني عام ١٩٧٩، المنتقدة للانقسام الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين على أسس أيديولوجية، وقام بمساندة هذه الدول في أعقاب هدم حائط برلين عام ١٩٨٩ وتبعاته، الأمر الذي تم تأكيده في المنشور البابوي *Centesimus Annus*^(٢٥)؛ كما بدأ البابا في تأسيس علاقات مع هذه الدول، التي كانت معطلة في السابق بسبب أنظمتها الشيوعية وتبعيتها السياسية والاقتصادية للاتحاد السوفياتي في فترة الحرب الباردة. بدأت هذه العلاقات بين الفاتيكان وهذه الدول بإرسال البابا لأساقفة إلى تلك الدول بداية من بولندا (مسقط رأسه) في تموز/يوليو ١٩٨٩، ثم المجر في شباط/فبراير ١٩٩٠، ثم الاتحاد السوفياتي ذاته في آذار/مارس ١٩٩٠، ثم تشيكوسلوفاكيا في نيسان/أبريل ١٩٩٠، ثم رومانيا في أيار/مايو ١٩٩٠، ثم بلغاريا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وأخيراً ألبانيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١^(٢٦). الجدير بالذكر أيضاً، أن البابا أعطى

(*) ديفيد ويللي هو المراسل الصحفي للبي. بي. سي. من مدينة الفاتيكان منذ ١٩٧٢.

Wiley, *God's Politician: John Paul at the Vatican*, pp. vii-viii.

(٢٤)

Centesimus Annus: Encyclical of Pope John Paul II.

(٢٥)

Wiley, *Ibid.*, pp. 48-49.

(٢٦)

بعض الفضل في التحول الديمقراطي في تلك الدول إلى جهود الفاتيكان في فترة بابويته، بخصوص حديثه غير المنقطع عن أهمية حقوق الإنسان وإعلاء المبادئ والقيم الديمقراطية في تلك الدول، موضحاً في الـ *Centesimus Annus*: «إن أحداث ١٩٨٩ هي بمثابة تحذير لهؤلاء الذين يرجون باسم الواقعية السياسية محو القانون والأخلاق من الساحة السياسية»^(٢٧). يجب هنا عدم الإقلال من فعالية التأثير الديني والمساندة المعنوية للفاتيكان، في الشعوب المسيحية في دول وسط أوروبا على وجه التحديد، باعتباره معقل الكاثوليكية في العالم، حيث يمكن القول إن الفاتيكان كان عاملاً مهماً من ضمن العوامل المحفزة لهذه الشعوب على الثورة والرغبة في تغيير الوضع القائم.

ويتم في ما يلي التركيز بشيء من التفصيل على كل من الحالتين الإيطالية والألمانية، وذلك للأهمية النسبية لتجربة الديمقراطية المسيحية في كل من الحالتين، حيث يعتبر الديمقراطيون المسيحيون القوة السياسية الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية الإيطالية والألمانية، على الرغم من تفككهم في إيطاليا منذ منتصف التسعينيات.

١ - الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا

تأسس الحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي عام ١٩٤٢، على يد ألييتشي دي غاسبري (Alice de Gasperi)، بوصفه حزباً محافظاً علمانياً. ويعتبر الحزب الديمقراطي المسيحي هنا بمثابة تجديد للحزب الشعبي الإيطالي (PPI)، الذي كان قد أسسه القس دون لويديجي ستورتسو عام ١٩١٩، وحلّ في عهد حكومة موسوليني الفاشية عام ١٩٢٥^(٢٨).

إلى جانب دي غاسبري، شارك أيضاً في تأسيس الحزب عدد كبير من المفكرين التابعين للمؤسسة الكاثوليكية (Azione Cattolica)، أهمهم ألدو مورو وجوليو أنديريوتي. وسيطر الحزب على الحكم - بمفرده أو في تحالفات مع أحزاب اليسار والوسط - طوال نصف قرن تقريباً حتى عام ١٩٩٢. وبدأ الحزب يشهد ضعفاً منذ بداية التسعينيات، وظهر ذلك في انتخابات ١٩٩٢، عندما حصل على ٢٩,٧ بالمئة فقط من الأصوات، وهو ما لم يحدث منذ تأسيسه. في العام نفسه، حدثت فضيحة تانغنتوبولي (Tangentopoli)، التي دارت حول تورط الديمقراطيين المسيحيين مع المافيا؛ وبعد أكثر من خمسين عاماً من النشاط والتواجد السياسي القوي على الساحة السياسية الإيطالية، اضطر الديمقراطيون المسيحيون إلى الوقوف أمام القضاء، في ما اشتهر بقضية الأيدي النظيفة (Mani Pulite)، وتم حل الحزب نهائياً في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

لكن على الرغم من اختفاء هذا الكيان الحزبي المنظم، لم يختفِ وجود الديمقراطيين

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٤٨ - ٤٩ و ٢٣٢.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل عن نضال القس ستورتسو الذي يعتبر من أوائل الناشطين الديمقراطيين

المسيحيين، انظر: Sandor Agócs, «Christian Democracy and Social Modernism in Italy during the Papacy of Pius X,» *Church History*, vol. 42, no. 1 (March 1973), pp. 73-88.

المسيحيين الفعلي على الساحة السياسية، حيث انضم أغلبهم إلى أحزاب اليمين واليسار والوسط، وما زال يشار إليهم حتى الآن في إيطاليا ليس كليبراليين أو كيساريين أو بأي مسمى آخر يتعلق بالأحزاب التي قرروا الانضمام إليها، وإنما يشار إليهم بالديمقراطيين المسيحيين السابقين (Ex-Democristiani)، في إشارة واضحة إلى عدم اختفاء الفلسفة الديمقراطية المسيحية من إيطاليا بتفكك الحزب الديمقراطي المسيحي. لعل هذا هو السبب الذي دفع إلى اختيار الحالة الإيطالية كحالة مهمة في إطار هذا التحليل للديمقراطيين المسيحيين.

رأس الحزب الديمقراطي المسيحي أغلب الحكومات الإيطالية لمدة نصف قرن تقريباً، طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٤٣ حتى عام ١٩٩٣. وقد كان منذ نشأته في مواجهة مع الحزب الشيوعي الإيطالي (Partito Comunista Italiano - PCI)، الذي يعد أقوى وأنجح الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية. لذلك كان

عملت الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي الإيطالي على تحقيق التوازن بين توجهات الديمقراطيين المسيحيين المسيطرين على الحكومة من ناحية، والقوى السياسية المعارضة من ناحية أخرى.

الديمقراطيون المسيحيون يتلقون الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية باختلاف إداراتها من ناحية، ومن الكنيسة الكاثوليكية في الفاتيكان من ناحية أخرى، لاتفاق موقف الاثنين المعارض للحركات والأحزاب الشيوعية، خاصة في ضوء ما تميزت به هذه الحركات والأحزاب من تأييد وتعاطف شعبي، مكنها من تشكيل أقوى مصدر للمعارضة على الساحة الإيطالية طوال فترة الحرب الباردة. وقد ظهر هذا التأييد أكثر من مرة في نتائج الانتخابات التي كان يفوز فيها

الديمقراطيون المسيحيون بفارق بسيط عن الشيوعيين، فقد حصل الشيوعيون مثلاً على ٣٤,٤ بالمائة من الأصوات في انتخابات ١٩٧٦، مقابل ٣٨,٧ بالمائة للديمقراطيين المسيحيين. وعادةً ما كان يفوز الحزب الشيوعي في الانتخابات الإقليمية في المناطق الإيطالية الوسطى، التي تشمل أقاليم توسكانا وأومبريا وإيميليا رومانيا. لذلك كان يطلق على هذه الأقاليم صفة المنطقة الحمراء (Zona Rossa)^(٢٩).

السمة الأساسية التي تميز بها الديمقراطيون المسيحيون في إيطاليا هي معارضتهم لمفهوم الدولة العلمانية على إطلاقه، حيث رأوا أن المبادئ والأخلاق المسيحية، يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند صنع القرار السياسي، خاصة في ما يتعلق بسياسات العائلة والزواج والطلاق والإجهاض، التي تدخل جميعها في نطاق السياسات الاجتماعية. هذه الميزة هي التي أعطت الحزب طابعاً مختلفاً، وهي التي دفعت الكنيسة الكاثوليكية إلى تأييده. ولعل هذا الدعم كان أحد أهم العوائق التي واجهت الحزب داخلياً، لأنه وضع مؤسسيه في موقف الدفاع الدائم عن علمانيته واستقلاله

(٢٩) Nancy J. Davis and Robert V. Robinson, «Religious Cosmologies, Individualism and Politics in Italy,» *Journal for the Scientific Study of Religion*, vol. 38, no. 3 (September 1999), p. 339, and Mario Einaudi, «Christian Democracy in Italy,» *Review of Politics*, vol. 19, no. 1 (January 1947), p. 18.

عن الفاتيكان، مؤكدين مراراً كثيرة عدم وجود أي تأثير أو تدخل من جانب رجال الكنيسة في شؤونهم؛ وقد كان هذا التأكيد متكرراً بالأخص في فترة دي غاسبري وإعلانه للشيوعيين أن الحزب الديمقراطي المسيحي لم يطلب أبداً من الجهاز الكنسي التدخل في شؤونه. هنا يلاحظ أن دي غاسبري لم يعارض أبداً حق الكنيسة في أخذ موقف أو التعبير عن رأيها في العملية السياسية الداخلية، وإن كان ذلك لا يعني أن توجهات الحزب كانت تابعة لرأي الكنيسة على طول الخط^(٣٠).

في هذا السياق، من المهم ملاحظة أن طبيعة العلاقة بين الدين والدولة في إيطاليا مختلفة عن غيرها من الدول الأوروبية، ذلك أن الفاتيكان لا يمثل فقط المركز الروحي للكاتوليكية في إيطاليا، ولكنه بالفعل دولة ذات كيان سياسي مستقل داخل الدولة الإيطالية. فمع اكتساب الفاتيكان صفة الدولة في عام ١٩٢٩ اكتسبت الكنيسة بالفعل سلطة زمنية إلى جانب سلطتها الروحية، وهذا ما يزيد من تعقيد العلاقة بينها وبين الدول الأوروبية الكاثوليكية، ويظهر هذا التعقيد بالأخص في الحالة الإيطالية.

وفي الواقع، عملت الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي الإيطالي على تحقيق التوازن بين توجهات الديمقراطيين المسيحيين المسيطرين على الحكومة من ناحية، والقوى السياسية المعارضة من ناحية أخرى. فعلى الرغم من المعارضة التي عبر عنها كل من الكنيسة والحزب الديمقراطي المسيحي في فترة السبعينيات، قام البرلمان الإيطالي بتشريع الحق في الطلاق عام ١٩٧٠، في ظل تمثيل الحزب الديمقراطي المسيحي في الحكومة الائتلافية في ذلك الوقت، ثم تشريع الإجهاض في عام ١٩٧٨، في ظل سيطرة الديمقراطيين المسيحيين على الحكومة^(٣١). ويرجع عدد من الدارسين هذه التغييرات التشريعية إلى التغير في التأثير الديني في توجهات الإيطاليين واختياراتهم، خاصةً مع زيادة أعداد الإيطاليين غير المتدينين (Non Praticante) وغير المؤمنين بالمرّة (Non Credente). ففي بداية التسعينيات، كانت كل المؤشرات المعبر عنها من رجال الدين والسياسيين ومختلف وسائل الإعلام، تشير إلى المستوى المتدني للقبول الشعبي للقيم والأخلاق المسيحية في إيطاليا، عن المستوى الذي كانت عليه في السابق^(٣٢).

لكن رغم هذا الهبوط في مستوى التدين بين الإيطاليين، تظل إيطاليا إحدى أهم الدول الأوروبية الكاثوليكية المتدينة، إذا ما قورنت بالدول الأوروبية الشمالية، حيث يؤكد عدد من الدراسات، وجود تأثير للعامل الديني في الرأي العام الإيطالي، في ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية. فهناك المرجعية الكنسية المستمدة من رأي رجال الدين، وعلى رأسهم البابا، في الدفاع عن حقوق الملكية الخاصة، ورفض الرؤية الصراعية للعلاقات بين الطبقات المختلفة في المجتمع^(٣٣). كذلك الحال بالنسبة إلى السياسات الاجتماعية، فهناك النصوص

Einaudi, Ibid., p. 18.

(٣٠)

Davis and Robinson, Ibid., p. 339, and Agostino Giovagnoli and Silvio Pons, *L'Italia repubblicana nella crisi degli anni Settanta: Atti del ciclo di Convegni (Roma, novembre-dicembre 2001)* (Roma: Rubbettino, 2003), p. 103.

Davis and Robinson, Ibid., p. 339.

(٣٢)

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٤١.

الدينية المسيحية الخاصة بتنظيم أمور الزواج والطلاق، ورأي الكنيسة الكاثوليكية المحافظ في مسائل اجتماعية أخرى، مثل زواج المثليين الجنسيين، والحق في الإجهاض، والحق في استخدام وسائل تنظيم الأسرة... إلخ. في هذا السياق، عادة ما تشير دراسات الرأي العام إلى تأثير المجتمع الإيطالي مقارنةً بالمجتمعات الأوروبية الأخرى بالمبادئ الدينية الكاثوليكية، ففي دراسة إحصائية عام ١٩٩٠ لبرنامج المسح الاجتماعي الدولي (ISSP)، تبين أن ٤٧,٨ بالمئة من الإيطاليين يوافقون على أن القواعد الإلهية يجب أن تكون هي المحدد لما هو صواب وما هو خطأ، ذلك في مقابل ٣١,١ بالمئة يرفضون هذا القول^(٣٤). ويمكن القول إن الكنيسة الكاثوليكية، ورأسها البابوي في الفاتيكان، ما تزال تمثل بالنسبة إلى عدد كبير من الإيطاليين، المرجع الأساسي والجهة صاحبة السلطة العليا في إقرار ما هو صواب وما هو خطأ، خاصةً إذا ما تعلق الأمر بالسياسات الاجتماعية؛ وبالطبع كان لهذا العامل تأثير كبير في سياسات وشعبية الديمقراطيين المسيحيين في إيطاليا.

مع الأزمة التي تعرض لها الديمقراطيون المسيحيون، وفضيحة تورطهم مع المافيا؛ تم حل الحزب عام ١٩٩٤، وتشتت أعضاؤه في الأحزاب السياسية الأخرى. وفي أعقاب حل الحزب، قرر قائده نينو مارتيناتسولي إعلان ميلاد حزب الشعب الإيطالي (PPI)، الذي هو الاسم الأصلي للحزب الكاثوليكي الإيطالي، الذي كان قد أسسه أولاً الناشط الديمقراطي المسيحي ستورتسو عام ١٩١٩، كما سبقت الإشارة. وفي الوقت نفسه، ولد أيضاً حزب الديمقراطيين المسيحيين الوسط (CCD)، الملهم بالمبادئ الكاثوليكية، تحت قيادة بيار فرديناندو كازيني، متحداً مع حزبين من اليمين، هما فورتسا إيطاليا وليغا نورد. ولكن لم يصمد الـ PPI كثيراً على الساحة السياسية، فتم تغيير اسمه ليصبح اتحاد الديمقراطيين المسيحيين (UDC)، تحت قيادة روكو بوتيليوني، مع ملاحظة أن بعضاً من أعضاء الحزب قرر الاحتفاظ بالاسم الأول، فظل هناك كيان حزبي تحت اسم الـ PPI، ولكن أضحى دوره هامشياً. لكن في السنوات الممتدة من منتصف إلى نهاية التسعينيات، وهي الفترة التي أعقبت حل الحزب الديمقراطي المسيحي، يلاحظ عدم استقرار التشكيلات الحزبية التي نتجت من تشتت الديمقراطيين المسيحيين. فقط اعتباراً من عام ١٩٩٩، بدأ يظهر على الساحة الحزبية الإيطالية عدد من الأحزاب الممثلة للديمقراطيين المسيحيين، أو التي ضمت ضمن أعضائها عدداً كبيراً من الديمقراطيين المسيحيين السابقين. ويمكن تقسيم هذه الأحزاب إلى ثلاث مجموعات:

الأولى هي مجموعة الأودر الشعبي (Popolare UDEUR)، أو الاتحاد الشعبي للديمقراطيين في أوروبا. ويمكن اعتبار الأودر الشعبي هو ممثل الديمقراطيين المسيحيين السابقين التابعين لليسار الوسط.

والثانية هي مجموعة مارغريتا (Margherita)، التي تأسست عام ٢٠٠٢، بقيادة فرانتيشكو روتلي، وقد تم تأسيسها كاتحاد للحزب الشعبي الإيطالي (PPI)، بالاشتراك مع

حركة الديمقراطيين بزعامة رومانو برودي، والتجديد الإيطالي بزعامة لامبرتو ديني. وتقع مارغريتا أيضاً في دائرة أحزاب اليسار الوسط المهمة كاثوليكياً.

المجموعة الثالثة هي اتحاد الديمقراطيين المسيحيين وديمقراطي الوسط (UDC)، الذي تأسس عام ٢٠٠٢، نتيجة للاندماج بين الديمقراطيين المسيحيين الوسط (CCD)، والاتحاد الديمقراطي المسيحي (UDC) بقيادة ماركو فولليني. ويعتبر الـ UDC ممثل الديمقراطيين المسيحيين السابقين التابعين لليمن الوسط.

تعتبر هذه الأحزاب عن التمثيل الحزبي للأعضاء الديمقراطيين المسيحيين السابقين في البرلمان الآن، لكن يجب ملاحظة أن هناك عدداً كبيراً من الديمقراطيين المسيحيين السابقين دخلوا في أحزاب ذات توجه علماني، معبرين عن الدائرة الكاثوليكية داخل هذه الأحزاب، كمثال روزي بيندي في الحزب الديمقراطي.

كذلك يلاحظ أنه، حتى وإن لم يسيطر الديمقراطيون المسيحيون على الحكومة، وحتى بعد اختفائهم ككيان منظم من المنظومة الحزبية الإيطالية، إلا أن التأثير الديني للكنيسة الكاثوليكية ما زال مستمراً. ظهر ذلك واضحاً في العلاقة الحميمة التي حافظت عليها حكومة بيرلوسكوني (حزب فوريتسا إيطاليا (Forza Italia) الليبرالي)، مع الكنيسة في السنوات الأخيرة.

أخيراً، يذكر أنه نتيجة للفضائح المتتالية التي طالت بعض الديمقراطيين المسيحيين في السنوات الأخيرة، هبطت نسبياً شعبيتهم وتآكلت مصداقيتهم. وقد استخدم عدد من الأحزاب الأخرى، خاصة أحزاب اليسار واليسار الوسط هذه الانتهاكات للمبادئ الدينية، خاصة تلك المتعلقة بحالات الطلاق والعلاقات خارج نطاق الزواج، كذريعة لمهاجمة الديمقراطيين المسيحيين السابقين، والسياسات التي يعملون على الترويج لها في الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - الاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا

تشكل ألمانيا مثلاً وسطياً للعلاقة الجدلية بين الدين والدولة، فالدستور الألماني يوازن بين دور الأخلاق والمبادئ القيمية المسيحية من ناحية، ويرفض التدخل المباشر للمؤسسات الدينية أو لرجال الدين في الحياة السياسية الألمانية من ناحية أخرى^(٣٥).

يعتبر الاتحاد الديمقراطي المسيحي من أكبر الأحزاب السياسية الألمانية، مع ملاحظة أنه لا وجود له في إقليم بافاريا، وإنما يؤدي دوره في هذه المنطقة الاتحاد الاشتراكي المسيحي (CSU)، الذي يتعاون مع الاتحاد الديمقراطي المسيحي على المستوى الفدرالي، في انسجام تام وشراكة برلمانية دائمة منذ عام ١٩٤٩؛ لذلك، عادة ما يشار إلى الاتحادين معاً باسم «الاتحاد» (Der Union).

(٣٥) انظر الدستور الألماني، المواد من ١٣٦ إلى ١٤١ على: http://www.bundestag.de/htdocs_e/parliament/function/legal/germanbasiclaw.pdf , (Last accessed: December 2007).

ترجع جذور الاتحاد الديمقراطي المسيحي إلى حزب الوسط (Zentrumspartei)، الذي تم تأسيسه عام ١٨٧٠ (بالتزامن مع الوحدة الألمانية)، للتعبير عن مصالح الألمان الكاثوليك. حيث عمل بسمارك، مستشار بروسيا وموحد الدويلات الألمانية، على منع وجود أي روابط كاثوليكية بين الداخل والخارج، وتحديد نشاط الألمان الكاثوليك داخلياً، للمحافظة على تماسك واستقلال الدولة الألمانية القومية الجديدة. كان ذلك في الحقيقة أحد أهم الأسباب التي دعت المثقفين والسياسيين الألمان الكاثوليك، إلى إنشاء حزب الوسط كحزب سياسي ملهم بالمبادئ الدينية الكاثوليكية للدفاع عن مصالحهم. كان أيضاً حزب الوسط يطالب داخلياً بعقد اتفاق (Concordat) بين الكنيسة الرومانية الكاثوليكية والدولة الألمانية الجديدة، يتم بموجبه تعهد الأخيرة بضمان حريات الكاثوليك الألمان شعباً وكنسيين في ألمانيا. لم تنجح هذه المحاولات في ذلك الوقت، لكن بعد عدة عقود، مع استمرار مطالبة الألمان الكاثوليك الممثلين في حزب الوسط بتوقيع هذا الاتفاق، تم عقد اتفاقات منفصلة بين الكنيسة الكاثوليكية من ناحية، وعدد من الأقاليم الألمانية (بافاريا ١٩٢٤، بروسيا ١٩٢٩، بادن ١٩٣٢)، وإن ظلت هناك مطالبة واسعة بتوقيع اتفاق على المستوى القومي، خاصة مع وصول هتلر إلى الحكم في كانون الثاني/يناير ١٩٣٣ مقيداً للمؤسسات والتعاليم الدينية بكل صورها.

بموجب الاتفاق الموقع بين الفاتيكان والدولة الألمانية تم ضمان حقوق الكنيسة الكاثوليكية داخلياً، إلا أن الدولة الألمانية حققت قدراً كبيراً من الاستقلالية عن الكنيسة.

لهذا، قام ممثل الحبر البابوي في ألمانيا، الأسقف باتشيلي، الذي سرعان ما أصبح وزير خارجية دولة الفاتيكان، ثم البابا بيوس الثاني عشر (Pius XII)، بالتفاوض مع حكومة هتلر النازية لتوقيع الاتفاق. كان شرط هتلر هو حل حزب الوسط لتوقيع الاتفاق مع الكنيسة. لذلك، قام حزب الوسط بحل نفسه في ٦ تموز/يوليو ١٩٣٣، وتم توقيع الاتفاق (Reichskonkordat) في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٣٣، من جانب باتشيلي عن الفاتيكان؛ وفرانتس فون بابن، نائب المستشار هتلر، عن ألمانيا. يذكر أيضاً أن الدولة الألمانية قد وقعت اتفاقات مشابهة مع رؤساء الكنائس البروتستانتية داخلها.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قام عدد من الأعضاء السابقين من حزب الوسط بتأسيس الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) في العام ١٩٤٥؛ لكن هذه المرة ليس فقط للتعبير عن مصالح الألمان الكاثوليك فقط، وإنما أيضاً البروتستانت، في إطار حزب علماني محافظ، يضم الكاثوليك والبروتستانت، المحافظين والليبراليين، الرجال والنساء، من مختلف المناطق الألمانية والطبقات الاجتماعية. وأقر الاتحاد الديمقراطي المسيحي صلاحية هذا الاتفاق والتزام الحكومة الفدرالية به، مع ترك حرية ترجمته مفتوحة للأقاليم الألمانية في قوانينها الداخلية، كقوانين المدارس على سبيل المثال^(٣٦).

بموجب هذا الاتفاق الموقع بين الفاتيكان والدولة الألمانية، تم ضمان حقوق الكنيسة الكاثوليكية داخلياً. في هذا الإطار، عادةً ما يوجه بعض النقد إلى الاتفاق على أنه يقلل من الفصل التام بين الكنيسة والدولة. إلا أن الدولة الألمانية في الواقع، حققت قدراً كبيراً من الاستقلالية عن الكنيسة بموجب هذا الاتفاق، حيث تم النص فيه صراحةً على منع تدخل رجال الدين في السياسة منعاً باتاً، وكذلك ضمنمت تعهد الأساقفة الألمان بالولاء للدولة، واشترطت أيضاً أن يكون جميع القساوسة داخل الدولة الألمانية ألماناً فقط، وأن يكونوا خاضعين لرؤساء دينيين ألمان (المادتان ١٦ و ٣٢)^(٣٧). هذا هو ما ينعكس أيضاً في الدستور الألماني في المواد من ١٣٦ إلى ١٤١، التي تنظم العلاقة بين الكنيسة والدولة^(٣٨). إلا أن الكنيسة ما تزال تؤثر تأثيراً فعالاً في قضايا مهمة كالإجهاض وإشكالية التعامل مع المثليين الجنسيين، وأيضاً من خلال إشرافها على قطاع واسع من الخدمات الاجتماعية؛ وهي تتحرك كذلك بالتوازي مع الديمقراطيين المسيحيين ضد منع تدريس الديانة المسيحية في المدارس، لذلك ما زالت التربية الدينية تدرس حتى اليوم كمادة اختيارية في المدارس الألمانية، وتخضع مباشرة لسلطة الكنيسة من حيث المواضيع والمناهج الدراسية^(٣٩).

تأسس الاتحاد الديمقراطي المسيحي في حزيران/يونيو ١٩٤٥، بدايةً في برلين ومنطقة الراين، ثم أخذ في الانتشار في الأقاليم الألمانية الأخرى في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٩، إلى أن تأسس قومياً عام ١٩٥٠. في إعلان الديمقراطيين المسيحيين عن تأسيس الحزب في برلين عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية، أكدوا أنه من واقع الإحساس بالذنب والعار يرى أنصار الاتحاد أن نظاماً ديمقراطياً حراً يمكن أن يقوم فقط بالعودة إلى القوى الفكرية والأخلاقية والثقافية المسيحية^(٤٠)، وفي مقدمة أهداف الاتحاد الديمقراطي المسيحي، توحيد كل القوى السياسية والاجتماعية المهتمة مسيحياً، من الكاثوليك والبروتستانت، في اتحاد واحد قائم على احترام المبادئ المسيحية والديمقراطية والفدرالية^(٤١).

بالفعل، ضم الحزب عدداً كبيراً من الألمان البروتستانت في عضويته وقت تأسيسه، على الرغم من تردد البروتستانت في البداية لدرايتهم الكاملة بأنهم أضحووا قلة وسط الكاثوليك في ألمانيا الغربية بعد التقسيم، ولكن التعاون بين البروتستانت والكاثوليك رجع إلى خوف الفريقين المشترك من صعود الشيوعيين والاشتراكيين، وتعبيراً عن إحياء حس ديني، ورغبة في إعادة

(٣٧) انظر نص الاتفاق بين الكنيسة الرومانية الكاثوليكية والدولة الألمانية كاملاً على: «Reich Concordat between the Holy See and the German Reich (July 20, 1933)» < http://germanhistorydocs.ghi-dc.org/sub_document.cfm?document_id=1570 > , (Last accessed: December 2007).

(٣٨) انظر الدستور الألماني: < http://www.bundestag.de/htdocs_e/parliament/function/legal/germanbasiclaw.pdf > .

(٣٩) «الدين والدولة في ألمانيا: فصل نسبي وتأثير غير مباشر للكنيسة»، دويتشه فيله، < <http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1950443,00.html> > , (Last accessed: December 2007).

(٤٠) Lyon, «Christian-Democratic Parties and Politics», p. 79.

(٤١) انظر موقع الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني على: < http://www.cdu.de/en/3440_3457.htm > , (Last accessed: December 2007).

تجديد مجتمعي على أسس المبادئ المسيحية. لذلك انضم عدد كبير من البروتستانت إلى الاتحاد الديمقراطي المسيحي، خاصة البروتستانت المحافظين المتمركزين في الأقاليم الشمالية كساكسونيا الدنيا والشلزفيغ وهلشتاين، ومن مناطق تمركز البروتستانت في الجنوب الغربي كإقليم فرتمبرغ^(٤٢).

في أعقاب تقسيم ألمانيا وتأسيس الدولة الألمانية الغربية الجديدة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٤٩ وفي أول انتخابات برلمانية في ١٤ آب/أغسطس، فاز الاتحاد الديمقراطي المسيحي بقيادة كونراد إديناور مؤيداً أيضاً من الولايات المتحدة الأمريكية، كمثيله الإيطالي؛ وذلك لمقاومة الشيوعيين والوجود السوفياتي من ناحية، ومن ناحية أخرى لطبيعة السياسات التي عبرت عنها حكومة إديناور ووزير الاقتصاد الشهير فيها لودفيغ إرهارد، السياسي الكاثوليكي الذي اتبع سياسات اقتصادية ذات طابع ليبرالي، وظل على تعاون وثيق مع الولايات المتحدة، بعد توليه الحكومة في ١٩٦٣ بعد إديناور، مؤيداً لسياسة الاحتواء الأمريكية (مشروع مارشال)، والإنعاش الاقتصادي للنصف الغربي للقارة الأوروبية^(٤٣).

وعمل الاتحاد الديمقراطي المسيحي على الحفاظ على التوجه الوسطي المائل إلى اليمين في العقود اللاحقة، لذلك يمكن إدراجه ضمن عائلة الأحزاب المحافظة واليمين الوسط. يلاحظ أيضاً أن مؤسسي الاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا الشرقية كانوا أيضاً ذوي توجه وسطي يميني من الناحيتين السياسية والاقتصادية، لذلك فاز في أول انتخابات ديمقراطية حرة تعقد في ألمانيا الشرقية في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٠، وتوحد الاتحادان الديمقراطي المسيحي في شرق ألمانيا وغربها، في أول اجتماع حزبي مشترك للاتحاد في الأول والثاني من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، مع إعادة توحيد ألمانيا، كما اتحد الاتحاد الديمقراطي المسيحي مع الاتحاد الاشتراكي الألماني (DSU) والحركة الديمقراطية (DA)، مكونين بذلك الاتحاد الانتخابي المسمى التحالف من أجل ألمانيا (Allianz für Deutschland). ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، كان الاتحاد الديمقراطي المسيحي إما مهيماً على الحكم لفترات طويلة، كمثال أدناور وهلموت كول، والآن أنجلا ميركل، أو مشاركاً في الحكومات الائتلافية.

بالنسبة إلى سياسات الاتحاد الديمقراطي المسيحي وبرنامجه الحزبي، فهي ملهمة بالمبادئ الروحية المسيحية، حيث يؤكد الحزب أن سياساته مرشدة بالمفهوم المسيحي للإنسان ومسؤوليته تجاه الله، وينعكس هذا الفهم على برامج الحزب وتفضيلاته السياسية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وأيضاً في مجال السياسة الخارجية، كما هو موضح في ما يلي. في الوقت نفسه، يؤكد الديمقراطيون المسيحيون علمانية الحزب، ويؤكدون أنه يجد جذوره في الفكر المحافظ والليبرالي والاشتراكي المسيحي. ففي إعلان الاتحاد الديمقراطي المسيحي الصادر في ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، في مؤتمر الحزب الفدرالي الحادي والعشرين في

هانوفر، يقول الديمقراطيون المسيحيون بكل وضوح: «نحن نعلم أنه لا يمكن استمداد برنامج سياسي محدد من الإيمان المسيحي»^(٤٤).

وبالتالي، يظهر تأثير المبادئ المسيحية في سياسات الحزب من خلال تأكيده مراعاة وترسيخ القيم والأخلاق المسيحية في ظل النظام السياسي الليبرالي الديمقراطي في ألمانيا. هذا الترسيع يظهر في محورية مفاهيم الحرية والتكافل والعدالة في سياسات الحزب الاجتماعية والاقتصادية، امتداداً إلى مجال السياسة الخارجية، كما يلي:

- **في السياسات الاجتماعية،** خاصةً السياسات المنظمة للزواج والعائلة؛ تنعكس توجهات وتفضيلات الحزب المهمة بالمبادئ المسيحية، وإن كان من المهم ملاحظة أن الديمقراطيين المسيحيين يعلنون احترامهم للأفراد الذين يفضلون طرقةً أخرى للحياة الزوجية خارج إطار الزواج التقليدي بمفهومه الديني المسيحي^(٤٥). يرى الحزب أيضاً أهمية خلق ظروف مؤاتية من الناحية الاقتصادية والسياسات الخاصة بالعناية بالعائلة كوحدة هامة للمجتمع، ويطلق على هذه السياسات اسم السياسات الصديقة للعائلة (Family Friendly Policies)، وتشمل توفير الدعم المادي، وتخفيف العبء الضريبي عن العائلة، والعمل على تنمية البنية التحتية اللازمة لتوفير تسهيلات متنوعة للأطفال في مختلف الأعمار. يذكر أيضاً في هذا الإطار، التأثير الديني الذي تمارسه الكنيسة على السياسيين الديمقراطيين المسيحيين من ناحية السياسات الخاصة بالمثلثين الجنسيين، والحق في الإجهاض، للذين عادةً ما يتسمان بالمحافظة.

- **في السياسات الاقتصادية،** تنعكس الرؤية والقيم المسيحية من خلال تأكيد أهمية دور الدولة في توجيه الاقتصاد، التي لا تختلف حتى في عصر العولمة. فبرنامج الحزب في هذا الإطار ينص على أنه رغم إقرار الحزب بأن الحرية والمنافسة هما أساس الاقتصاد الألماني، إلا أن هذا لا ينفي أهمية دور الدولة في توفير بنية تحتية محفزة من السياسات المساعدة لتجديد قدرة الاقتصاد على العمل. فمثلاً، للدولة دور في توفير فرص العمل، ما يعتبره الديمقراطيون المسيحيون قلب مفهوم العدالة الاجتماعية، كذلك التأكد من أن العاملين ذوي الدخل المحدود قادرين على تحمل تكاليف المعيشة... إلخ. ذلك بالإضافة إلى تأكيد استحالة الاستغناء عن دولة الرفاهية، ولا عن نظام الأمن الاجتماعي الذي تحققه، خاصةً في مجال الصحة^(٤٦). هذا هو بالفعل نوع السياسات الاقتصادية الذي انتهجه الاتحاد الديمقراطي المسيحي طوال فترة توليه الحكومة. يظهر من هذا، تطابق برامج الحزب مع أسس الفكر والفلسفة الديمقراطية المسيحية

(٤٤) انظر النسخة المختصرة للمبادئ الجديدة للاتحاد الديمقراطي المسيحي: Proposal of the Executive Board to the 21st Federal Party Conference in Hannover, 3-4 December 2007, p. 1, < <http://www.cdu.de/en/doc/070816-short-version.pdf> >, (Last accessed: December 2007).

انظر أيضاً النقاط العشر المحددة لمبادئ الحزب: «The New Principals of CDU Germany: 10 Central Statements», < <http://www.cdu.de/en/doc/070507gp-10-punkte-eng.pdf> >, (Last accessed: December 2007).

(٤٥) النسخة المختصرة للمبادئ الجديدة للاتحاد الديمقراطي المسيحي، ص ٣.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٦ - ٧، والنقاط العشر لمبادئ الحزب.

في الناحية الاقتصادية، من حيث تأكيد المبادرة الفردية والاقتصاد الحر، وفي الوقت نفسه تأكيد أهمية دور الدولة في العملية الاقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية والصالح العام، مما يعبر عن مزيج من السياسات الوسط بين الليبرالية والاشتراكية.

- في السياسة الخارجية، تنعكس الرؤية المسيحية من حيث صياغة الديمقراطيين المسيحيين للهدف العام في هذه السياسة، ليكون الحرية والسلام والعدالة، مع تأكيد دور الدولة الألمانية في المساهمة في رفع معدلات التنمية والخفض من الفقر في الدول النامية، خاصة في أفريقيا وآسيا، والعمل على تدعيم احترام حقوق الإنسان، والمساهمة في منع وتسوية النزاعات. يضاف إلى هذا البرنامج،

ما يزال الدين يمثل عاملاً ومقوماً أساسياً من مقومات ثقافة المجتمع الأوروبي، على رغم الفصل بين الكنيسة والدولة منذ القرن السادس عشر حتى الآن.

تأكيد دور الديمقراطيين المسيحيين حالياً في الكفاح ضد الإرهاب الدولي، وهو الهدف الذي ظهر في الصياغة الأخيرة للسياسة الخارجية للحزب بقيادة أنجلا ميركل^(٤٧). وتدور السياسة الخارجية للحزب في دائرتين أساسيتين: الأولى هي الدائرة الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبي، والثانية هي الدائرة الأوروأطلسية، من خلال الشراكة مع الولايات

المتحدة في الحلف الأطلسي (الناطو)، الذي ما زال يمثل أداة محورية للأمن والدفاع الأوروبيين. تمثل هاتان الدائرتان أساس السياسة الخارجية الألمانية للديمقراطيين المسيحيين منذ أربعينيات القرن العشرين، وسياسة كونراد إديناور الصديقة للولايات المتحدة والمؤيدة لعملية الاندماج الأوروبي وحتى الآن في فترة ميركل.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى التأثير الديني الواضح للكنيسة في روما، المنعكس على السياسة الخارجية الألمانية للديمقراطيين المسيحيين الآن تحت قيادة أنجلا ميركل، ذات الانتماء البروتستانتي، وهي أيضاً ابنة قس بروتستانتي. ذلك التأثير، الذي دار حوله الكثير من الجدل مؤخراً، يظهر بوضوح في التقارب بين ميركل وبابا الفاتيكان بنديكت السادس عشر، ذي الأصل الألماني، في موضوعين أساسيين:

الأول بخصوص معارضة ميركل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لاتهام الديمقراطيين المسيحيين لتركيا باضطهاد الأقلية المسيحية، وعدم قدرتها على ضمان حقوق الإنسان الأساسية، أهمها حرية العقيدة لأقلياتها المسيحية. تبين هذا الموقف بوضوح في الإعلان الخاص بالسياسة الخارجية للاتحاد الديمقراطي المسيحي، الذي أكد فيه الحزب أن لديه اهتماماً خاصاً بتعميق العلاقات الثنائية مع الدولة التركية وبربطها بالاتحاد الأوروبي. لكن الحزب أوضح في موقفه الرسمي من هذا الموضوع، أن المفاوضات التي بدأت مع تركيا

(٤٧) انظر الترجمة الإنكليزية للجزء عن السياسة الخارجية من الاتفاقية الإئتلافية: http://www.cdu.de/doc/pdf/05_11_11_Coalitionagreement_foreignpolicy.pdf , (Last accessed: December 2007).

للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، هي عملية مفتوحة، لا تضمن لتركيا آلية أوتوماتيكية للانضمام إلى الاتحاد، إلا بالتزامها بالشروط والمتطلبات الأساسية للانضمام، خاصة تلك التي أعلنت عنها الجماعة الأوروبية في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ومعايير كوبنهاغن. أشار الاتحاد الديمقراطي المسيحي بشكل خاص إلى أهمية مسألة احترام الحريات الأساسية، وفي مقدمتها الحرية الدينية في تركيا^(٤٨). أضاف أيضاً أنه في حالة عدم قدرة الحكومة التركية على الوفاء بهذه الشروط والمعايير بالكامل، فإنه يجب ربط تركيا بالهيكل الأوروبية على قدر المستطاع، بصورة تناسب وضعها المتميز مع دول الاتحاد الأوروبي^(٤٩). في هذا الإطار، عادةً ما يشير البعض إلى التأثير الديني الذي يمارسه الفاتيكان على موقف الديمقراطيين المسيحيين من جهة تأثرهم بمعارضة الكنيسة الكاثوليكية لانضمام الدولة التركية إلى الاتحاد الأوروبي.

الثاني هو بخصوص موقف المستشارة الألمانية من الجدل الذي أثير حول النص على الجذور المسيحية لأوروبا في الدستور الأوروبي المقترح، حيث أيدت ميركل بقوة، مع عدد من الدول الأوروبية الأخرى، النص على الجذور الدينية والثقافية المسيحية لأوروبا في الدستور الأوروبي. كان هذا في الوقت الذي أصرت فيه فرنسا، التي طالما دافعت عن إنجازات الثورة الفرنسية، وما قدمته من قيم علمانية، على وجوب الفصل التام بين ما هو ديني وما هو سياسي، والإصرار على تحييد الدين بصورة قاطعة في الحياة السياسية والمدنية. انتهى هذا الجدل بدستور أوروبي أقرته كل من المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، لا يحتوي على هذه الإشارة، وإنما تمت الإشارة بصورة عامة إلى الموروث الأوروبي الديني والثقافي والإنساني في ديباجة الدستور فقط، وهو ما يمكن اعتباره نصراً ثانياً لأنصار العلمانية بتفسيرها الفرنسي الصارم^(٥٠).

خلاصة

يعد الفصل بين الكنيسة والدولة الذي تم في العصور الوسطى، من الأسس الراسخة حتى يومنا هذا، التي تأسس عليها مفهوم الدولة القومية ذات السيادة. يعتبر هذا الفصل أيضاً بمثابة دعامة أساسية وثورة فكرية، ساعدت على تطور الفكر والنظم الديمقراطية العلمانية في الدول الأوروبية منذ القرن السادس عشر حتى الآن. إنما ما يزال الدين يمثل عاملاً ومقوماً أساسياً من مقومات ثقافة المجتمع الأوروبي، وبالتأكيد ينعكس تأثيره بصورة طبيعية وغير مباشرة على السياسة من خلال العملية الديمقراطية في تلك الدول، حيث يؤثر الدين والمؤسسات الدينية في تشكيل الرأي العام بنسب متفاوتة في الدول الأوروبية، تبعاً لتوفر البيئة والظروف المؤاتية للتأثير.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٦ - ٧.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٧.

(٥٠) لؤي الدهون، «العلاقة بين الدين والدولة تحت المجهر»، دويتشه فيله، <http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1506538,00.html> > , (Last accessed: December 2007)

بالنسبة إلى أحزاب الديمقراطية المسيحية، يتضح أنها أحزاب علمانية من جهة إقرارها بالفصل التام بين الكنيسة والدولة، وأيضاً من جهة سياساتها وبرامجها الحزبية، الأمر الذي يدخلها دائرة الأحزاب المحافظة الوسطية، التي تجمع بين الأسس الليبرالية والاشتراكية. ولا يمكن تعريف أحزاب الديمقراطية المسيحية في أي من مراحل نشأتها أو تطورها على أنها «أحزاب دينية»؛ ذلك أنه على الرغم من استمداد الديمقراطية المسيحية جذورها الأولى من فكر بابوي كاثوليكي، إلا أنها بدأت في التبلور والتأثير كحركة اجتماعية سياسية ذات طابع علماني محافظ، وليس كأيدولوجيا كاثوليكية دينية، تبلورت في الأساس لمواجهة الحركات الشيوعية والليبرالية المتطرفة. ويظهر فيها تأثير المبادئ المسيحية بصفة خاصة في شق السياسات الاجتماعية، مع ملاحظة أن هذه الرؤية المسيحية للسياسات الاجتماعية تؤثر في الرأي العام والحكومات في الدول الأوروبية بصفة عامة، وليس من الضروري تولي حزب ديمقراطي مسيحي الحكم لضمان فعالية هذا التأثير.

من المهم أيضاً ملاحظة أن الأحزاب الديمقراطية المسيحية في الدول الأوروبية تعلي من احترام القانون والعملية الديمقراطية، حتى وإن أفرزت الأخيرة نتائج تتعارض مع المبادئ الدينية المسيحية. فمثلاً، كما رأينا، قام البرلمان الإيطالي بتشريع الحق في الطلاق عام ١٩٧٠ في ظل حكومة ائتلافية يتمثل فيها الديمقراطيون المسيحيون، ثم بتشريع الإجهاض في عام ١٩٧٨ في ظل سيطرة الحزب الديمقراطي المسيحي على الحكم في إيطاليا. كذلك يعلن الديمقراطيون المسيحيون في ألمانيا احترامهم للأفراد الذين يفضلون طرناً أخرى للحياة الزوجية خارج إطار الزواج التقليدي بمفهومه الديني المسيحي. ولا يشترط عدد كبير من الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا الإيمان بالدين المسيحي كشرط لاكتساب العضوية، وعادةً ما يكون اكتساب العضوية للأفراد المؤمنين بتوجهات الحزب وبرامجه؛ فمثلاً، عند تأسيس الاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا، على يد مجموعة من الناشطين الديمقراطيين المسيحيين الكاثوليك، لم يتم قصر العضوية على الكاثوليك فقط، بل تم فتح أبواب الحزب للكاثوليك والبروتستانت، الرجال والنساء، وكافة طبقات المجتمع دون تفرقة □